الهجرة غير الشرعية واللجوء، وكذا الاتجار بالبشر كأبرز التهديدات الحالية على المناطق الحدودية المغاربية

أ. ياسمين لحواسنية
جامعة : سوق اهراس

د. باديس بن حدة أستاذ محاضر أ
جامعة العربي تبسي: تبسة

د. العايب محمد رفيق أستاذ محاضر أ
جامعة: سوق اهراس

الملخص:

لقد اختلف الكثير حول تسمية الحراك السياسي الذي تمر به المنطقة العربية منذ 2011، فهناك من نعته بالربيع العربي وهناك من وصفه بالربيع الديمقراطي، لكن الشيء الذي لا يمكن الاختلاف حوله، أو حتى المجادلة فيه كون المنطقة العربية مرت بمرحلة من التغيرات تمثلت في التحول السياسي والتغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والظروف الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية، وفي هذا السياق برزت منطقة المغرب العربي، التي شهدت حركية متنامية إزاء هذه التفاعلات.

وتعتبر الهجرة التي تتمّ بطريقة سرّية وغير النظامية، من أهمّ التهديدات الحالية للأمن القومي المغاربي وبالإضافة لهذا يبرز في المقام نفسه إشكال عميق متعلق بقضية اللجوء، وكذا الاتجار بالبشر كأحد أبرز القضايا التي لها تداعيات وآثار في شتى المجالات.

الكلمات المفتاحية:الهجرة غير الشرعية؛ اللجوء؛ الاتجار بالبشر؛ المناطق الحدودية، المغرب العربي.

Abstract:

There has been a lot of disagreement about naming the political movement that the Arab region has been going through since 2011. There are those who call it the Arab Spring and there are those who describe it as the Democratic Spring. But what can not be disputed or even disputed is that the Arab region has undergone a period of change, At the top of the political pyramid, economic conditions and social conditions, and in this context emerged the Maghreb region, which has seen a growing mobility towards these interactions.

Secular and irregular migration is one of the most important current threats to Maghreb national security. In addition, there is a profound problem related to the issue of asylum, as well as trafficking in human beings as one of the most important issues with implications and effects in various fields.

Key words: Immigration clandestine, asile, trafic d'êtres humains, zones frontalières,le grand Maghreb

مقدمة:

شهد النظام الإقليمي العربي في فترة ما بعد سنة 2011 العديد من التطورات على إثر ظهور ما يسمي بالربيع العربي، الذي أدى إلى إحداث تغيرات سياسية وأمنية في المنطقة العربية عموما والمنطقة المغاربية خصوصا. ومن أهم إفرازات هذه التحولات أنها ساهمت في انتشار الهاجس الأمني وتقوية الفواعل المهددة للأمن في دول المغرب العربي (فوضى السلاح، الهجرة غير شرعية، اللجوء، الاتجار بالبشر..)، بما يصعب من تعاطي هذه الوحدات عبر السياسات الإقليمية مع هذه المشاكل الأمنية، مما أدى إلى اتساع مجال إدراكها ضمن الفضاء الجيوسياسي الجنوبي للمغرب العربي.

أمام هذا الوضع باتت البيئة الأمنية الجديدة والمعقدة تطرح عديد التأثيرات على بنية هذه الدول وعلى تهديد وجودها، وتهديد أمنها القومي الذي هو أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في ظل بروز وتنامي مشكلات جديدة متعلقة أساسا بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان، التهريب والتجارة بكل من المخدرات والأسلحة، وقضايا الحركات الانفصالية وغيرها، الأمر الذي دفع إلى زيادة الهواجس الأمنية ومدركات التهديد عبر الحدود.

وترتيبا على ما تقدم تكمن **إشكالية المداخلة** في: ما هي الانعكاسات الاجتماعية الناتجة عن التحولات السياسية في الوطن العربي على المناطق الحدودية المغاربية؟ وفيما تتمثل تداعيات وآثار هذه الانعكاسات ؟

محاور المداخلة: للإجابة على الأسئلة السابقة تم تأسيس هذه المداخلة وفق المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية واللجوء، والاتجار بالبشر كأبرز الانعكاسات الاجتماعية الناتجة عن التحولات السياسية في الوطن العربي،

المبحث الثاني: تداعيات الهجرة غير الشرعية واللجوء، وكذا الاتجار بالبشر على المناطق الحدودية المغاربية،

لنصل في ختام المداخلة لعرض مجموعة من التوصيات.

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية واللجوء، والاتجار بالبشر كأبرز الانعكاسات الاجتماعية الناتجة عن التحولات السياسية في الوطن العربي

بخصوص الهجرة غير الشرعية نحو دول المغرب العربي فإن أصل الظاهرة بشكلها الحالي يعود إلى سنوات ماضية قبل 2011، كأحد نتائج إفرازات الدول الإفريقية المأزومة، بسبب استمرار النزاعات ومختلف أشكال الاضطهاد والعنف، وفشل جهود التنمية، حيث دفع هذا الأمر بفئات عديدة إلى عبور الحدود والابتعاد عن بؤر التوتر، بالانتقال إلى مناطق أكثر أمنا في الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لكن ما شهدته المنطقة من تطورات أمنية متسارعة وخطورة الوضع في الساحل، جعل البلدان المغاربية مقصد الكثير من اللاجئين، وزيادة نسبة المهاجرين غير الشرعيين بالإضافة لاستغلال الشبكات الإجرامية الوضع والمتاجرة بالبشر.

المطلب الأول: زيادة نسبةالهجرةغيرالشرعيةبالدول المغاربية نتيجة التحولات السياسية في الوطن العربي

في هذا المطلب نتعرض لتعريف الهجرةغيرالشرعية إنطلاقا من تعريف الهجرة، ثم نبين أسبابها.

1/ تعريف الهجرة غير الشرعية

الهجرة لغة: اسم من هجر يهجر هجراً أو هجراناً، قال ابن فارس: الهاء والجيم والراء أصلان، يدل أحدها على قطيعة وقطع والآخر على شد شيء وربطه، أما الأول الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران وهاجر القوم من دار إلى دار، ترك الأولى للثانية. وضبط ابن منظور مصطلح هجر بمعنى قام بالخروج من أرض إلى أرض[1].

كما جاء في قاموس المحيط :هجرة هجرا بالفتح، وهجرنا بالكسرة، صرمه، والشيء تركه، والإسم الهجرة بالكسر وهجر الشرك هجرا وهجرنا وهجرة حسنة، والهجرة بالكسرة والضم، الخروج من أرض إلى أخرى[2].

التعريف الاصطلاحي للهجرة: تعريف الهجرة الشرعية:يعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها "مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائياً إلى إقليم دولة أخرى"[3].

كما يبينها تعريف آخر بأنها: "انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقراً وسكناً مستديماً"، وتعرف كذلك على أنها:" الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة "[4]. أوهي الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى دولة المقصد[5].

ويمكن القول بأنها الهجرة التي تتم بالدخول إلى بلد معين وفقا لإجراءات قانونية معينة بحيث يصبح هذا الدخول قانوني وبصفة علنية وواضحة، إذا اعتمدنا على المعيار القانوني نقول هي: "الهجرة القانونية"[6].

2/ تعريف الهجرة غير الشرعية: هي خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة، أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها، سواء كان ذلك الوافد قادماً من بلده أو من دولة أخرى، وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي، أو أنه خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي، وسواء قصد الإقامة المستمرة أو المؤقتة، فمناط التأثير لديها هو الوجود على أراضيها بغير موافقتها[7].

فهي مصطلح حديث النشأة بالمقارنة مع مصطلح الهجرة، وقد جاء في أحد تقارير المنظمة الدولية للعمل أن الهجرة السرية أو غير الشرعية هي تلك التي يكون بموجبها المهاجرين مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، وتعرف الهجرة غير الشرعية على أنها: " تعبير للدلالة على دخول أراضي الدولة في نقاط التماس بين الدول، ويظهر ذلك على نحو منظم من خلال شبكات عالية التنظيم[8]. أي أن الهجرة غير الشرعية هي ذلك التنقل المخالف للإطار القانوني لبلد المنشأ أو العبور أو المقصد[9].

وقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأن الهجرة غير الشرعية تعني: " عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة "[10].

أما عن مفوضية الاتحاد الأوربي فترى أن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص من جنسيات خارج الاتحاد الأوربي يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار[11].

ومن خلال هذه التعريف يمكن القول أنه لقيام فعل الهجرة غير الشرعية يتطلب توافر عناصر معينة وهي[12]:

*وجود حدود دولية معترف بها بغض النظر عن طبيعتها.

*أن يكون الدخول أو الخروج من دولة ما واقعاً فعلاً

*مخالفة النظم والقوانين السارية والمتعلقة بالدخول والخروج والإقامة في دولة ما.

وبالتالي يضم مصطلح الهجرة غير الشرعية معنيين هما: الدخول غير الشرعي للمهاجرين (الوفود) من وجهة نظر دولة المقصد؛ كما يضم معنى المغادرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة التي خرجوا منها.

3/ أسباب الهجرة غير الشرعية: تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب وعموما تتلخص هذا الأسباب فيما يلي:

أ/ أسباب اقتصادية: يلعب الاقتصاد دوراً مؤثراً ومهماً في مختلف دول العالم، حيث ترسم الدول واستراتيجياتها لتحقيق هدف رئيس، يتبلور في نجاحها بتحقيق التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى تزايد موارد الدولة المالية وتمكنها من إيجاد فرص العمل لمواطنيها والوفاء بكافة احتياجاتهم المعيشية المختلفة، وبهذا يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية[13].

وتفسر حالة الهجرة غير الشرعية، بأنها تعكس حالة من البؤس الناتج عن البطالة والفقر وارتفاع تكاليف المعيشة....، فيحدث انفصال وانقطاع بين البطال والمجتمع، ويؤدي إلى الإحساس بالضياع وفقدان الهوية والانتماء[14].

فيرى الكثير من المهتمين بظاهرة الهجرة أن البطالة سبباً مباشراً وحقيقياً للهجرة بمختلف أنواعها، حيث ترتبط عادة البطالة بانخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل، مما يجعله يعاني من الفقر سواء كان فقراً مطلقاً؛ بمعنى عدم قدرته على الحصول على ضروريات الحياة، أو فقراً نسبياً بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه، وإذا ما طال أمد هذا الانخفاض الحاد في الدخل واستحكم فإنه يؤدي إلى البحث عن منافذ غير شرعية. (في ظل عدم توفر المنفذ الشرعي المتمثل في العمل)[15].

وفي المقابل تكون هذه اليد العاملة مطلوبة في الدول ذات الاقتصاد المتطور ووفق أجور مغرية ومستوى معيشي عالي، يرى فيه المهاجرين إمكانية تحقيق أحلامهم، خاصة أن الحضارة الغربية وانجازاتها تلقى إعجاب الشباب واعتقادهم بأنها المكان الأمثل لإنهاء مرحلة البؤس والشقاء الذي يعيشونه[16].

وقد أكد البنك الدولي أن مشكلة البطالة تعتبر أكبر تحد اقتصادي واجتماعي يواجه اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما أشار إليه تقرير أوروبي صادر عن منتدى المؤسسات الاقتصادية بالبحر المتوسط بقوله: " إن البطالة تعد أكبر التحديات التي تواجه دول جنوب البحر المتوسط "، كما أكد التقرير الأخير على ضرورة المواجهة الجادة لقضية البطالة في دول جنوب البحر المتوسط[17].

ب/أسباب أمنية وسياسية: ظهرت الأسباب الأمنية للهجرة غير الشرعية جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها العديد من مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الانتماءات السياسية، يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على الانتقال من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمناً وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية[18].

كما تتمثل الأسباب السياسية فيعجز الأنظمة السياسية عن أداء وظيفة التنشئة الاجتماعية السياسية، خاصة في الدول المستقلة حديثاً والتي لاتزال تواجه مشكلة بناء الدولة_ الأمة، حيث يقع على عاتق الدولة مهمة تنشئة الناس، على إخضاع ولاءاتهم العائلية والقبلية والدينية وغيرها من الولاءات الفرعية إلى الولاء إلى الأمة الجديدة، أي عجزها عن إيجاد الإحساس العام بالهوية الوطنية، ففي الوقت الذي تؤدي فيه التنشئة الاجتماعية السياسية إلى بناء المجتمع السياسي وإيجاد هوية وطنية، فإنها تؤدي في الوقت ذاته إلى تمزق المجتمع، وأبرز صور هذا التمزق الهجرة[19].

فنكون أمام اللاأمن السّياسي عندما تنتهك حقوق الإنسان، خاصة الحقوق المدنية والسياسية، وعندما تغيب الديمقراطية المشاركاتية، وتتدهور مبادئ الحكم الراشد ودولة الحق والقانون، بحيث تنتشر الصراعات الداخلية باستعمال العنف من مختلف الفواعل سواء من قبل الدولة أو الأفراد، مما يُشكل سببا دافعا للهجرة غير الشرعية[20].

أما بالنسبة للدّول الّتي يقصدها المهاجرين غير الشّرعيين فإنها تكفل وتحترم وتحمي حقوق الإنسان الأساسية، وهذا ما يجذبهم نحوها آملين في تسوية وضعيتهم غير القانونية والتمتّع بتلك الحقوق فيها، بحيث أن تسوية وضعية المهاجرين غير الشّرعيين– حفاظا على التمتّع بحقوقهم الإنسانية وكرامتهم –تشكّل عاملا جاذبا للهجرة غير الشّرعية[21].

ج/أسباب اجتماعية: إذ تراجعت سلطة الأب داخل العائلة على خلاف الماضي، حيث كان الأب مهاباً من جانب أبنائه، ويرتبط هذا العامل بوحدة الأسرة، كما أنالأمن المجتمعي الذي يعني شعور الفرد بإنتمائه للجماعة والمجتمع، سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي أو منظمة أو جماعة عنصرية أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية، ومجموعة قيم تطمئنهم وهذه الجماعة توفر المساندة العملية لهم [22].

د/ وسائل الإعلام: فلا يخفى تأثير هذا الإعلام على أفراد المجتمع، حيث انتشرت الأفكار التي تغلب النزعة المادية والانبهار بكل ما هو غربي، مما ولد حالة من الإحباط لديهم نتيجة تناقض واقعهم مع مايشاهدونه عبر وسائل الإعلام وخاصة البصرية منها. فالقنوات البصرية من بين أهم الوسائل الإعلامية تأثيراً على عقول المشاهدين، وأقدرها على مخاطبة خفايا النفس البشرية، كما أنها آلية مهمة في نقل الصور والوقائع إلى من حولها، غير أن دورها هذا يتحدد وفقاً لمعطيات واستراتجيات مدروسة تعمل على تمرير الرسالة الخفية للمنتوج الإعلامي، الذي يحمل عادة الصيغة الثقافية والعلمية، ويتجه نحو تحقيق الأهداف المرجوة والمخطط لها مسبقاً[23].

المطلب الثاني: اللجوء مهدد أمني جديد على الدول المغاربية والناتج عن الأوضاع الراهنة في الوطن العربي

إذا كانت المنطقة المغاربية أكبر مناطق العالم مقصدا من طرف المهاجرين غير الشرعيين، فإن هذه المنطقة أصبحت مقصدا للاجئين برغبة منهم أو بدافع من عدة ظروف.

1/تعريف اللجوء و اللاجئ في اللغة والاصطلاح:

اللجوء في اللغة مشتق من كلمة لجأ، لجأ إلى الشيء أو المكان ويقال لجأت إلى فلان، أي استندت إليه ولجأت من فلان، أي عدلت عنه إلى غيره، ويقال :لجأ من القوم، أي انفرد عنهم، وخرج عن زمرتهم إلى غيرهم، فكأنه تحصن منهم، وألجأه إلى الشيء أي اضطره إليه، وألجأ أمره إلى الله، أسندهُ [24]، كما يطلق اللجوء عند أهل اللغة على عدة معان منها: الاعتصام، الاضطرار والإكراه.

يقال لجأ إلى الحصن: اعتصم به، والحصن ملجأ، وألجاته إليه ولجأته بالهمزة والتضعيف اضطررته وأكرهته[25].

أما عن التعريف الاصطلاحي للجوء وتحديدا في إطار القانون الدولي فهو هروب الضحايا من الأخطار المحدقة بهم بسبب النزاعات المسلحة إلى أماكن وهيئات تتوفر لهم فيها الحماية[26].

أما التعريف الاصطلاحي اللاجئ فهو: "كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية، أو حريته للخطر؛ خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ"[27]، كما أن اللاجئ هو" كل شخص هجر موطنه الأصلي، أو أبعد عنه بوسائل التخويف؛ فلجأ إلى إقليم دولة أخرى؛ طلباً للحماية؛ أو لحرمانه من العودة إلى وطنه الأصلي"[28].

2/أسباب اللجوء:وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام 1951 وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الأسباب الداعية لقبول اللاجئ وهي على النحو الأتي:

أ/ الخوف: ويقصد بالخوف ماكان ناتجا عن التعرض للتعذيب والاضطهاد، وهو حالة نفسية تستدعي من اللاجئ الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.

ب/ الاضطهاد: وهو ما كان ناتجا عن التعرض والتهديد للحياة والحرية وانتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية.

ج/ التمييز: وهو يطلق على الاختلاف في المعاملة والحقوق والفرص، مما يولد شعورا بعدم الأمان.

د/ العرق: ويطلق على الإنتماء إلى فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية، وهي الأضعف في مجموعة السكان[29].

ه/الدين: إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ينادي بالحق في حرية الفكر والعقيدة والدين، وذلك الحق يشتمل علي مبدأ الحرية الدينية، غير أنه تبعا لتعاليم ديننا الإسلامي لا يجوز أن تكون الحرية مطلقة وألا لأدى ذلك لانفلات ديني وأخلاقي.

و/ الجنسية: لا ينبغي فهم الجنسية في هذا السياق بمعنى المواطنة فقط ، فهي تشير أيضا إلى الانتماء لفئة عرقية ولغوية، فقد تتداخل أحيانا مع العرق، وقد يؤدي تعايش فئتين أو أكثر من الفئات داخل حدود إحدى الدول، إلى نشوء حالات نزاع واضطهاد، فكثير من الأقليات المنتمية إلى فئة معينة حدثت لهم انتهاكات خطيرة في قارات مختلفة بسبب جنسيتهم[30].

ز/ الوضع الاقتصادي: إن الوضع الاقتصادي لأي بلد دليل على تطوره أو شقائه، فإن كان الوضع يؤمن للمواطن حياة برفاهية معقولة فإن ذلك لا يؤدي بمواطني ذلك البلد إلى البحث عن منفذ آخر في بلد آخر، حيث يؤمن له الحد الأدنى من سد رمقه والعكس هو الصحيح، وخاصة حينما زاد الفرق الشاسع بين الدول الغنية والدول الفقيرة في العالم، فظهرت موجات بشرية وليس أفراد فحسب، يهربون من بلدانهم الفقيرة إلى دول يعتقدون أنها تؤمن لهم الحياة[31] بأدنى حالاتها على الأقل.

ح/ الكوارث الطبيعية: حدوث الكوارث الطبيعية كالزلزال والفيضانات والبراكين وغيرها من الأسباب التي تدفع شعب البلد الذي تحصل فيه هذه الكوارث، إلى البحث عن بلد آخر يقيمون فيه.

واليوم وبعد مرور سنوات على ما عرف بالربيع العربي وقيام ثورات شعبية في بعض المناطق العربية وما نتج عن ذلك من حالات لجوء لأفراد وجماعات وبإعداد كبيرة هروبا من العنف والاضطهاد والقتل والسجن وانتهاك الحرمات، فإن الكثير من اللاجئين مازالوا يعانون وعلى مختلف الأصعدة، حيث البعض منهم لجأ إلى بلدان عربية وإسلامية، والبعض الآخر لجأ إلى دول غير إسلامية ريثما تنجلي الأمور في بلدانهم، وتستقر الأوضاع وتتضح المعالم الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها.

المطلب الثالث: الاتجار بالبشر من التحديات الحادة والمستعصية الناتجة عن التحولات السياسية في الوطن العربي

إن تكاليف الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول، أفرز ظواهر خطيرة ومن بينها جريمة الاتجار بالبشر. ومن خلال هذا المطلب نتطرق لتعريفها ثم أسبابها.

1/تعريف الاتجار بالبشر في اللغةوالاصطلاح:

الاتجار لغة : تجر وتجارة: باع واشترى وكذلك اتجر وهو افتعل والتاجر الذي يبيع ويشتري، وبائع السلعة تاجر. وأرض متجرة يتجر فيها وإليها[32].

والبشر: لغةً فهو الخلق ويقع على الأُنثى والذكر، وعلى الواحد والإثنين والجمع[33]. ويقال هي وهو بشر، والبشر بمعنى الإنسان.

الاتجار بالبشر اصطلاحاً: تتعلق التجارة بسلع مادية بحيث يمكن بيعها وشراؤها في نظير مقابل مادي محدد وهذه السلع يمكن مصادرتها في أحوال معينة، فالتداول يتم في السوق وفقاً للتعبير الاقتصادي، أما الحديث عن تجارة البشر فإن محل هذه التجارة الإنسان نفسه، بحيث يكون هو السلعة التي تباع. ولكن الإنسان كرمه الله عز وجل وفضله على سائر المخلوقات، وعلى ذلك يمكن القول بأن هذا النوع من التجارة يختلف من حيث محله –الإنسان– عن التجارة بمفهومها الاقتصادي[34].

ويعرف الاتجار بالبشر أنه: كل عمليةٌ تتم بغرض بيع الأشخاص أو شرائهم، أو خطفهم، أو استغلالهم لأغراض العمل القسري، أو الخدمات الجنسية، أو غيرها من المنتجات مثل المواد الإعلانية الإباحية، والزواج حسب الطلب، أو أي عمل آخر يرتبط بالجنس[35] .

2/أما التعريف القانوني لجريمة الاتجار بالبشر:فيقصد به كل تصرف بطريق القوة الخشنة أو الناعمة يقع على إنسان بقصد استغلال جسده فيما يمس حياته أو حريته أو كرامته في داخل البلاد أو عبر الحدود الوطنية لتلك البلاد[36].

كما عرف جانبا من فقهاء القانون هذه الظاهرة بأنها كافة التصرفات المشروعة وغير المشروعة التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية، يتم التصرف فيه بواسطة وسطاء محترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلاله في أعمال ذات أجر أو في أعمال جنسية أو ما شابه ذلك، وسواء تم هذا التصرف بإرادة الضحية أو رغما عنها، أوبأي صورة أخرى من صور العبودية[37].

وأما تعريف المنظمات الدولية لهذه الظاهرة فبحسب مفهوم الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة هي تجنيد أو نقل أو انتقال أو إيواء أو استقبال أفراد عن طريق التهديد واستخدام القوة، أو صور أخرى كالإكراه أو الاختطاف أوالاحتيال أو الخداع أو استغلال النفوذ، أو استغلال نقاط الضعف أو منح أو تلقي الأموال أو الامتيازات للحصول على موافقة شخص له سلطه على شخص آخر بغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال كحد أدنى؛ الدعارة أو صورا أخرى للاستغلال الجنسي أو العمالة أو الخدمة أو العبودية أو الممارسات الشبيه بها أو الأشغال الشاقة أو انتزاع الأعضاء[38].

وأما تعريف هذه الظاهرة من وجهه منظمة العفو الدولية فهي انتهاك حقوق الإنسان بما فيها الحق في السلامة الجسدية والعقلية والحياة والحرية وأمن الشخص، والكرامة والتحرر وحرية التنقل والصحة والخصوصية والسكن والأمن[39].

ويعرف بروتوكول الأمم المتحدة (بروتوكول باليرمو) الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمل للاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، الاتجار بالأشخاص في المادة 1/3 من على أنه: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم، بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القصر أو الاختطاف، أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص ما، لغرض الاستغلال ويشمل الاستغلال كحد أدنى، استغل الدعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء" .

ولقد عرف المشرع الجزائري الاتجار بالأشخاص في المادة 303 مكرر 4 من قانون العقوبات[40] بأنه: "يعد اتجار بالأشخاص؛ تجنيد أو نقل أو تنقيل أو إيواء أو استقبال شخص أو أكثر بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو غير ذلك من أشكال الإكراه، أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة على شخص أخر بقصد الاستغلال. ويشمل الاستغلال؛ استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو استغلال الغير في التسول أو السخرة أو الخدمة كرها أو الاسترقاق، أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء".

3/ أسباب الاتجار بالبشر تتمثل أهم أسباب جريمة الاتجار بالبشر في[41]:

أ/ أسباب اجتماعية تربوية : تعود بالدرجة الأولى إلى انحسار دور الأسرة وازدياد أسباب التفكك الأسري وإلى تضائل دور المناهج والمؤسسات التعليمية التوعوي والتثقيفي، وإلى تنامي ميول تقليد محترفي الجرائم الاقتصادية وجرائم الاتجار بالبشر الذين يتباهون بمظاهر الغنى الفاحش والنفوذ في كثر مقلدوهم.

ب/ الأسباب الاقتصادية :بدءاً من الأزمات الاقتصادية التي لم تستثني أي مجتمع بما فيها الدول الصناعية الكبرى، مروراً بتردي الدخل الفردي والتضخم وانحسار معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة، وانتهاءً بانتشار حالات العوز والفقر المدقع كعناصر محفزة على الفساد وتقاضي الرشاوى، وجميع أشكال الممارسات الوظيفية (العامة والخاصة) غير الأخلاقية والتي تساهم في تزايد معدلات جرائم الاتجار بالبشر لاسيما النساء والأطفال.

ج/ الأسباب السياسية: ولعل أبرز ذها عدم وجود التواصل والحوار وانعدام روابط الثقة بالهياكل السياسية ومشاعر الانتماء للوطن وللجماعة بسبب عجز أدوات النظام وسلطاته التشريعية والإجرائية والقضائية.

د/ تأثير العولمة على انتشار جرائم الاتجار بالبشر: لقد ساهمت العولمة في انتشار جرائم الاتجار بالبشر، إذ أنفتح الحدود الوطنية والأسواق المحلية والدولية أدى إلى زيادة تدفقات رأس المال والسلع واليد العاملة على الصعيد الدولي فضلا عن عولمة الجريمة المنظمة. كما ساهمت العولمة في انتشار العلوم والثقافة، كما حملت في طياتها أيضا تنامي الكثير من الحركات الإجرامية والإرهابية والجريمة المنظمة، وتزايدت حركة الجريمة المنظمة واتخذت أشكالا تعتمد على وسائل تناسب آثار وتداعيات العولمة[42].

وقد استغلت الجماعات الإجرامية العولمة وحالة الفقر والفوضى والإضطراب في الكثير من المجتمعات لنشر جرائمها وتوزيع عملائها، وحصد مئات المليارات من الدولارات في الجرائم المختلفة بما فيها جرائم الاتجار بالبشر، والتي أصبحت العولمة عامل رئيسي في حدوثها بفعل مداخلاتها، والتي بسطت نفوذها المادي على البشر وأصبحت الجريمة محررة تماما كالسلع والخدمات بدون قيود متجاوزة بذلك الأديان الأعراف والمبادئ والقوانين التي تنظم سلوك البشرية[43].

ه/ زيادة الطلب على الاتجار بالبشر وقلة الوعي: تعد زيادة الطلب أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الجرائم، حيث تعزز الأزمة الاقتصادية العالمية جانب الطلب في عملية الاتجار بالبشر، وقد أكدت إحدى الدراسات التي أعدها بعض الباحثين في إنجلترا أن زيادة الطلب هي العامل الأساسي لارتكاب جرائم الاتجار بالبشر، وتعود أسباب زيادة الطلب على الاتجار بالبشر نظرا لانخفاض عنصر المخاطرة فيها عن غيرها من الجرائم الأخرى والمكاسب السريعة التي يتم الحصول عليها، ومما يزيد من حجم الطلب أيضا رواج تجارة الجنس وازدياد الطلب على العمالة القابلة للاستغلال. كما يعتبر عدم الوعي وقلة الخبرة لبعض الأفراد منع وامل انتشار جريمة الاتجار بالبشر، حيث أن عدم الوعي بالمخاطر والنتائج المستقبلية، وقلة التجربة لدى الكثير من الأفراد تجعلهم ينساقوا خلف الشعارات الزائفة والأموال الطائلة التي في انتظارهم ليجدوا أنفسهم بين أيدي عصابات الاتجار بالبشر[44].

المبحث الثاني:تداعيات الهجرةغيرالشرعية واللجوء، وكذا الاتجار بالبشر على المناطق الحدودية المغاربية

تواجه الدول المغاربية في الآونة الأخيرة جملة من التحديات الأمنية القديمة المتجددة على ضوء المعطيات الإقليمية والدولية الجديدة، مما نجم عنه العديد من الانعكاسات الاجتماعية، ومنها الهجرةغيرالشرعية واللجوء، وكذا الاتجار بالبشر، مما سبب العديد من التداعيات.

المطلب الأول: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي المغاربي

في الحقيقة فإن الدول المغاربية عانت ومنذ سنوات طويلة من هذه الظاهرة، وهذا لعدة أسباب، حيث أن موقعها القريب من الدول الأوروبية، جعلها دول عبور للكثير من الأفارقة، لكن الاضطرابات في المنطقة العربية بالإضافة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي في مالي ونيجريا وغيرها، زاد من ارتفاع نسبة المهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الشمالية من البحر المتوسط، وهذا ما يجعل لهذه الظاهرة تداعيات وأخطار عديدة على الأمن القومي المغاربي، منها أمنية وسياسية وتداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وتختلف درجات ومستويات هذه التداعيات تبعاً للظروف.

1/ تداعيات أمنية وسياسية: من جراء الهجرة غير الشرعية، ما يهدد سيادة الدول ووجودها الفعلي[45].

فالهجرة غير الشرعية تؤثر على الأمن حيث تعتبر تهديداً حقيقياً، وسواء كان أمن الأفراد أو أمن الدولة، وذلك لأنّها تتسبب في ضرب استقرارها وأمنها؛ لأنها مرتبطة في مقاربتها بمفهوم التهديد أو الخطر، ولأنها تعتبر المهاجرين غير الشّرعيين غير مواطنيها لأنهم لا ينتمون إلى الدولة وبالتالي ليست لهم حقوق، لكن رغم ذلك عمدت إلى تنظيم حركة النّاس عبر حدودها بالطرق القانونية من أجل ضمان التّحكم الجيد فيها، وهذا ما شكل تقييدا أو غلقا للحدود مما أنتج وعزز فرص الهجرة غير الشرعية عبر حدودها.

كما أنها تُشكّل تهديداً واضحا لأمن دول المغرب العربي، وهذا من خلال تزايد نسبة الجريمة عند المهاجرين غير الشّرعيين من خلال تورطهم في ارتكاب السلوك الإجرامي ضمن العصابات الّتي يكونهاّ الناشطون بذلك في المخدرات وتجارتها[46].

لهذا تعد الأخطار الأمنية من أسوأ أخطار مشكلة الهجرة غير الشرعية، لأن نسبة الجريمة تزداد في وجود المهاجرين غير الشرعيين ضمن الأقليات التي تسعى في المقام الأول إلى تحصيل المال، ومن ثم تلجأ لسلوكيات إجرامية تتضمن السرقة وترويج المخدرات والممنوعات والتهريب كوسيلة لتحصيل المال بسرعة، كما أن غالبية المهاجرين غير الشرعين، يعانون من الحرمان العاطفي نتيجة ابتعادهم عن أهلهم وذويهم، مما قد يترتب عليه ارتكاب سلوكيات محرمة[47].

فيُعد هاجس الأمن المشكلة الأكبر والأخطر، حيث تزيد الظاهرة من حدة معدلات الجريمة وتنوعها وتزيد من خطورتها عند عدم التعرف على هوية مرتكبها. فقد تساعد الهجرة غير الشرعية في دخول أسلحة ومتفجرات وذخائر لزعزعة أمن الدول، كما قد تؤدي إلى ظهور الأفكار المتطرفة، وغير ذلك من الجرائم التي يرتكبها المهاجر غير الشرعي كالسرقة في حال لم يتمكن من الحصول على مال لسد أبسط حاجاته، أو الإنخراط في شبكات الدعارة، أو ترويج المخدرات كما أسلفنا، أو إلى أعمال إرهابية وإجرامية أخرى[48].

كما أنّ الإختلاف في الهويّة داخل دول المقصد تدعم الإعتقاد القائل بأنّ الشّتات يشكّل تهديد سياسي للدول المقصد في العديد من النقاط المرتبطة به[49].

وهذه التصورات قد تكون هي الروابط الّتي تشير إلى الولاءات المزدوجة لهؤلاء، بين الدول الأصل والدولة المقصد، بحيث يعمل أفراد الشّتات ضمن منظمات أو جمعيات أو أحزاب تسعى من أجل الضغط على الدولتين مغتنمة بذلك الفرصة السّياسية أو الحدث السّياسي، عن طريق شبكات غير وطنية تتميز بالسرية في الدول المقصد الّتي تُمارس ضغوطا عليها، أمّا في الدول الّتي تتوغّل فيها عناصر الشّتات فهي تصل إلى أعلى سلطات إتخاذ القرار السّياسي في البلد عن طريق الضغوط أو الإنتخابات من أجل تحقيق أهدافها السّياسية[50].

ومن التداعيات السياسية للمهاجرين غير الشرعيين:

أ/ التطرف الفكري وزعزعة الاستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه غالبية غير الشرعيين.

ب/ زيادة الاضطرابات السياسية والفتن والنزاعات على مراكز السلطة[51].

ج/ تهيئة جموع المهاجرين غير الشرعيين بصورة أكبر للمشاركة في الاضطرابات والقلاقل السياسية للتنفيس عن مشاعر الغضب المكبوتة لديهم[52].

د/ جلب تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة مع احتمال نشأة المساومات السياسية[53]

2/تداعيات اقتصادية: تتمثل فيما يلي:

أ/ الإخلال بآليات سوق العمل من خلال عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة.

ب/ انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق موازية للعمالة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية.

ج/ تزايد نسبة البطالة .

د/ الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية.

ه/ انتشار المشاريع الوهمية.

و/ تزايد جرائم غسل الأموال[54].

3/ تداعيات اجتماعية: للهجرة تداعيات اجتماعية كثيرة تطال البناءات والمؤسسات الاجتماعية. حيث تظهر في دول المقصد الأحياء العشوائية، وعادات غريبة على المجتمع، وظواهر دخيلة مثل التسول والتسكع والبطالة، وتراجع القيم والمبادئ[55].

4/تداعيات الصحية: يساهم المهاجرين غير الشرعيين في التأثير على الأمن الصحي للمواطنين، وذلك عن طريق نقل الأمراض المعدية مثل الهواء الأصفر والحصبة والسيدا[56] ، من خلال تعاملاتهم اليومية مع المواطنين، فهم فيعيشون في الظل داخل مجتمعات المقصد ويتهربون من الرقابة والعلاج الصحي خوفاً من الطرد والترحيل، وهذا ما يصعب من عملية الكشف المبكر للأمراض المعدية وعلاجها أو الوقاية منها، مما يؤثر على المواطنين [57].

5/تداعيات ثقافية: إن التنامي المستمر للهجرة تعتبره الدول تهديدا لهويتهم الثقافية، كما أضفت التصورات السيئة للرأي العام هالة من الخوف والذعر، دفعت بالسلطات إلى إعادة النظر في سياساتها، والاهتمام بدراسة تأثير الانتماءات الدينية لهؤلاء على درجة اندماجهم في المجتمعات. وقد قامت وسائل الإعلام المختلفة من صحافة، إذاعة، تلفزيون وسينما بدور بارز في نقل الصورة السيئة عن المهاجرين غير الشرعيين حيث يتم فيها وبصفة دائمة وصفهم بالإرهاب والتطرف والأصولية، حيث تتصدر هذه الأخبار كل العناوين، وتُتابع باهتمام شديد[58].

المطلب الثاني: تداعيات اللجوء على المناطق الحدودية المغاربية

إن للجوء تداعيات متعددة ومتباينة في بعض الأحيان سواء على البلد مصدر اللجوء أو البلد مستقبل اللجوء أو على اللاجئين أنفسهم، وحتما على مستوى الإقليم أو العالم أجمع، وإن مشكلة اللاجئين تفرض أعباء على القدرات التنموية في البلد الذي يستقبلهم. ولقد كان للأحداث التي مرت بها المنطقة العربية، وكذا الاضطرابات التي حدثت في شمال مالي؛ تدفق الكثير من اللاجئين على الدول المغاربية، ومن هذه الدول الجزائر،التي لم تتردد قيادتها وشعبها في استقبال أعداد هائلة منهم.

وتشكل ظاهرة اللجوء اليوم بصرف النظر عن الأسباب وإن كانت معروفة، أحد أهم التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي برمته والدول العربية خصوصا. ضف إلى هذا ضعف الدعم المالي للمنظمات الإنسانية حتى تضطلع بواجباتها الإنسانية، وكذلك عدم دعم الدول المستضيفة أحيانا لأعداد كبيرة من اللاجئين وخاصة تلك التي تعاني من هشاشة الوضع الإقتصادي .وعموما فإن تداعيات اللجوء تكمن في[59]:

1/ يزيد اللجوء من أعباء الحكومات المضيفة للاجئين الذين يحتاجون إلى خدمات إضافية صحية وتعليمية واجتماعية وغيرها.

2/ قد يجلب بعض اللاجئين معهم الأوبئة أو الأمراض إلى الدولة المستقبلة وكذلك الأخلاق غير الحسنة التي قد تنشر الرذيلة والمشاكل الاجتماعية الأخرى.

4/ يكوّن اللاجئون عادة في أحياء فقيرة مزدحمة في البلد المضيف لهم، وهي أحياء قد لا تتوافر فيها الظروف الصحية المناسبة للسكن.

5/ قد يسبب اللاجئون عادة تهديدا أيديولوجيا أو عرقيا أو عقائديا للبلد المضيف، وخاصة إذا كانت أصولهم من نفس أصول بعض سكان المكان الذي لجئوا إليه، وقد يفرض اللاجئون أعباء جديدة كعبء تجنيسهم.

6/ انتشار بعض الظواهر الاجتماعية ذات الانعكاسات السياسية والأمنية على المستوى الإقليمي، مثل: انتشار الجريمة المنظمة وعمليات الاتجار بالبشر. ويشهد الأمن الإقليمي المغاربي تهديدا من هذه الظواهر يتجاوز حدود الدول، خاصة مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدل الفقر في الدول المعنية[60].

7/ يسبب النمو السكاني ضغط على البنية التحتية، والمرافق العامة خصوصا في قطاع التعليم، والنقل، والطاقة، والمياه، وغيرها. وقد شكل استقبال اللاجئين تحديا اقتصاديا كبيرا بالنسبة لدول المغرب العربي والتي لازالت تعاني من تبعات الأزمة التي عصفت بالعالم وبالمنطقة العربية نهاية العام 2008[61] .

كذلك فيما يخص التداعيات الاقتصادية لملف اللاجئين فإنه من المفيد التذكير ببعض ما ورد في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، حيث تمت الإشارة بشكل واضح إلى أن" منح الحق في الملجأ يلقي أعباء باهظة على عاتق بلدان معينة، وأن ذلك يجعل من غير الممكن، دون تعاون دولي، إيجاد حل مرضى لهذه المشكلة التي اعترفت الأمم المتحدة بأبعادها وطبيعتها الدولية.

ولكن من الملاحظ وعلى الرغم من الدور الذي لعبته المفوضية العليا للاجئين فإن التعاون الدولي ولا سيما الأوروبي منه، لم يكن على مستوى حجم وتداعيات ملف النازحين، حيث تحملت بعض الدول إجمالي هذه الأعباء، علماً أن التداعيات الاقتصادية لها، تختلف أيضا بين بلد وآخر نظراً لحجم الإمكانيات، والالتزامات التي تتربع لى الدولة المضيفة لا سيما إذا كانت تلك الدولة من بين الموقعين على الاتفاقية المذكورة أعلاه [62].

المطلب الثالث:تداعيات جريمة الاتجار بالبشرعلى المناطق الحدودية المغاربية

لقد زاد حجم معاناة الدول المغاربية من جريمة الاتجار بالبشر بعد سقوط العديد من الأنظمة السياسية بالدول المجاورة، وهشاشة النظام القائم ببعض الدول، حيث لا يتصور إنتشار هذه الجريمة في ظل الدولة القانونية، ووجود سلطة سياسية قوية. لكن ونظرا لغياب هذه الأخيرة بالعديد من الدول؛ فإن منظمات هذه الجريمة استغلت هذه الظروف، مما سبب تداعيات متفاوتة الخطورة على كل دولة منالدول المغاربية. و تتمثل هذه التداعيات في[63]:

1/ انتهاك حقوق الإنسان مما يؤدي إلى انهيار البنية الاجتماعية للدولة.

2/ انتهاك القوانين والنظم الخاصة والمنظمة لحركة الدخول والخروج من الدولة.

3/ انتشار الجريمة وإشاعة الفساد من خلال انتهاك الأديان وخرق القوانين والنظم من طرف العناصر التي احترفت السلوك الإجرامي.

4/ ارتفاع معدل الجريمة والتأثير على النظام السياسي للدول الناتج عن تزايد البطالة والفقر وانخفاض معدلات التنمية، كل هذا يؤدي إلى إهدار قيمة الردع العام للجريمة بعد إدراك ما حققه المجرم من مكاسب هائلة من النقود.

5/ دعم الجريمة المنظمة، فالدول المصدرة للبشر مسؤولة بطريق غير مباشر عن الاشتراك في دعم الجريمة المنظمة بدلاً من العمل على مكافحتها والتعاون مع المنظمات الدولية بهذا الشأن، مما يؤدي إلى تنامي معدل الجريمة الدولية.

6/ إضعاف السلطة الحكومية حيث يؤدي الاتجار بالبشر إلى إضعاف الأمن العام، كما أن الرشوة والفساد بشكل عام من شأنه أن يدفع العاملين بالحكومة على التساهل مع التجار مما يؤدي إلى إضعاف السلطة الحكومية[64] .

7/ انتشار منظمات إدارة وممارسة تجارة الجنس والبغاء وتشعب العمليات المتصلة بها، إضافة إلى ظهور نمط جديد من جرائم خطف النساء والأطفال.

8/ هدر المستقبل الاقتصادي والسياسي للدولة من خلال حرمانها من القوى البشرية، فحرمان تلك الدول من عناصر البناء الاجتماعي يعمل على حرمانها من كيان سياسي واقتصادي لها، وأهم تلك العناصر الأطفال فهم دعائم بناء المجتمعات.

9/ اختلال القيم الاجتماعية نتيجة لإهدار المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان حيث ينتشر الجنس التجاري، أو تجارة الجنس.

10/هدر خصائص الدول والقضاء على مقومات الدول بسبب المتاجرة بالأعضاء البشرية[65].

11/ زيادة معدلات الولادة غير الشرعية.

12/ إنتشار الأمراض المعدية، فمرض فقدان المناعة المكتسبة سواء بسبب العلاقات الجنسية أو حتى بسبب المخدرات التي تأخذ بواسطة الحقن، قد توصلت دراسات إلى أن حوالي 42 مليون شخص عبر العالم حاملي معهم هذا الفيروس سببه الرئيسي هو المتاجرة بالبشر.

13/ انتشار ظاهرة الانتحار بين النساء والأطفال للشعور بفقدان قيمة الحياة[66].

الخاتمة:

مما لاشك فيه فإن استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين على حد سواء على دول المغرب العربي، أخذ في ترسيخ التهديدات الأمنية ذات الطابع اللين (الأمراض،....)وتعقيد مكونات التهديدات الأخرى ذات الطبيعة الصلبة (الإرهاب و الاتجار بالبشر....) نتيجة تزاوجها أو الاستثمار فيها، مما أدى إلى اهتمام القوى الكبرى وتفعيل الهاجس الأمني لديها، بشكل نجم عنه حضورها ضمن المشهد الأمني المغاربي، و بالتالي عقد عديد الاتفاقيات معها، عن طريق تكثيف التعاون الأمني والتبادل المعلوماتي والمساعدة الاقتصادية، لكن لابد من التأكيد على تعقيدات المسألة الأمنية في المنطقة، وضرورة بذل المزيد من الجهود بغرض التعاون والتنسيق في هذا المجال، حيث لا يمكن أن يكون الحل إلا في إطار آلية تكاملية،

حيث تبرز نجاعة المقاربة التكاملية في تحقيق الأمن من خلال مخاطبتها للأسباب العميقة والجوهرية للتهديد والانشغال الأمني للدول، وبالتالي فإنّ أي رغبة حقيقية في معالجة تعقيدات الظاهرة الأمنية في المنطقة يجب أن تتبلور في آليات ناجعة تستهدف تحقيق الأمن الإقليمي.

من خلال ورقتنا البحثية توصلنا في الأخير إلى التوصيات التالية:

1/ ضرورة إعادة تقوية بناء الدول المغاربية، بزيادة الوعي لدى شعوب المنطقة وفرض هيبة السلطة السياسية، وحماية الإقليم بكل مشتملاته، بالإضافة لتكريس السيادة داخليا وخارجيا.

2/ إقامة مخطط شمولي استشرافي تشارك فيه كل الدول، وخاصة الدول المغاربية وفق خصوصيتها وظروفها.

3/ لابد من تجاوز بعض الخلافات السياسية لصالح تنسيق السياسات والجهود المشتركة في مجابهة هذه الأخطار والتهديدات الأمنية.

4/ يجب بعث مسار الاتحاد المغاربي انطلاقا من المقاربة الأمنية.

الهوامش:

(1)إبراهيم محمد عياش، الحوار المتمدن، العدد 2382، المحور الهجرة العنصرية، حقوق اللاجئين والجاليات المهاجرة،على الموقع: www.addthis.com تاريخ الإطلاع: 2018/02/17

(2) مجد الدّين بن يعقوب الفيروز آباد، القاموس المحيط"،ط 08 ، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005،ص495.

(3)أحمد عبد العزيز الأصفر وآخرون، مكافحة الهجرة غير المشروعة، الطبعة الأولى، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010، ص 203.

(4)نفس المرجع، ص104.

(5)عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 15_16.

(6)منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف،2014، ص15.

(7)ندوة علمية، مكافحة الهجرة غير المشروعة، مجلة الأمن والحياة، عدد 357، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1433، ص 63_62.

(8) أحمد عبد العزيز الأصفر، " الهجرة غير المشروعة، الانتشار والإشكال والأساليب المتبعة "، مقال في كتاب، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 12.

(9)المنظمة الدولية للهجرة، التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، جنيف، 2010، ص 15.عن حسينة شرون، الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة، ص 22.

(10) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين.

(11)عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج7، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994، ص67. عن غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط–الجزائر نموذجا–، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية –العدد8، 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، ص 52.

(12)والي رابح، مقاربة حول تهريب المهاجرين باعتبارها جريمة منظمة عابرة للوطن، محاضرة بالمعهد الوطني للشرطة الجنائية بالسحاولة، ماي 2010. على الموقع: منتديات الجلفة، تاريخ الإطلاع:2/27 /2018.

(13)خلفان راشد الكعبي، ظاهرة التسلل عبر الحدود وأبعادها الأمنية، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2005، ص 34.

(14)أحمد المجذوب، الواقع المأزوم سياسياً واقتصادياً يدفع الشباب للهروب، الهجرة غير الشرعية...الحلم الأليم، بحث منشور على الموقع:http :www.ikhwanonline.com/articleتاريخ الإطلاع:2/27 /2018

(15)فريجة لدمية، الهجرة غير الشرعية، دراسة في الحركيات السببية المنتجة للظاهرة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة، 2013، ص 72.

(16)محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية، ملفات خاصة، قسم الدراسات والبحوث على الموقع:www.aljazeera.net تاريخ الإطلاع:2018/2/28.

(17)البطالة أكبر التحديات التي تواجه دول جنوب البحر المتوسط، على الموقع:http :www.ikhwanonline.com/article تاريخ الإطلاع:1/ 2018/3.

(18)عتيقة بلجبل، الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة، 2013، ص 44.

(19)سالم حافظ رعد، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، عمان، دار وائل للنشر، 2006، ص 41_42. فريجة لدمية، المرجع السابق، ص 72.

(20)Noha Mokhtar Fahmy Abdel Gawad AsharyLack of Human Security: A Cause o f Irregular Migration , The Case of Egypt ,THE AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO, DECEMBER,2008, P36.

منصوري رؤوف،المرجع السابق، ص94.

(21)Push and Pull Factors Towards and Against a Common European Migration Policy: France ,Britain Sarah Toucas," " ,IFRI , 2008 , P 18_19. http://www.ifri.org/downloads/cadbury1.pdf and Their Approaches to Irregular Migration.

تاريخ الإطلاع: 1/ 2018/3.

(22)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية1994، بيروت، لبنان، ص 31. عن منصوري رؤوف، المرجع السابق، ص 99.

(23)إسماعيل معراف قالية، الإعلام حقائق وأبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 108. عن بن فريجة رشيد، جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، مذكرة ماجستير تخصص حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2010، ص 92.

(24)ابن منظور، لسان العرب، المجلد الاول، دار صادر بيروت ١٩٩٤،ص١٥٢.

(25)الفيومي المصباح المنير، ص201. عن حسين محمد الربابعه، اللجوء السياسي وأحكامه في الفقه الإسلامي دراسة فقهية تطبيقية معاصرة، كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، فلسطين، 2012،ص 105.

(26)بلمديوني محمد، وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد17 ،2017 ، ص 161.

(27)أبوهيف علي صادق، القانون الدولي العام، النظريات والمبادئ العامة، أشخاص القانون الدولي النطاق الدولي، العلاقات الدولية الحرب والحياد، الإسكندرية، مصر، منشاة المعارف، 1985، ص249.

(28)غانم محمد يحافظ، مبادئ القانون الدولي العام، دراسة بضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة، ط2، القاهرة، مطبعة نهضة مصر،1959، ص549. صلاح الدين طلب فرج، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير2009 ، ص162.

(29)نفس المرجع،ص169.

(30)محمد خضر، الفرق بين الهجرة واللجوء على الموقع:mawdoo3.comتاريخ الإطلاع:تاريخ الإطلاع: 2/ 2018/3.

(31)عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي, حقوق اللاجئ بين الشريعة والقانون، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض،2007،ص39 – 38 .

(32) الفيروز أبادي – مجد الدين محمد بن يعقوب – القاموس المحيط– ج١– بيروت دار . إحياء التراث العربي – ص٧.

(33) محمد مرتًضى بن محمد الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المجلد الخامس، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،2007، ص 9.

(34) عتيقة بلجبل، "الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 45 .

(35) أحمد عبد العزيز الأصفر اللحام، "الاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة: الماهية والأنماط والممارسات"، الندوة العلمية التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بيروت، من19 إلى 2012/4/21، ص 3.

(36) محمد خلف بني سلامه، "جريمة الاتجار بالبشر في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية"، مجلة الفقه والقانون، العدد الثامن والثلاثون، ديسمبر 2015، ص 9.

(37) بحث صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية / مكتب العلاقات العامة منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت. تاريخ الإطلاع: 2/ 2018/3.

(38) السيد احمد رزق رياض، القضاة تطالب بتفعيل الاتفاقات الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت في:http:// kadyonline.maktoobblog.comتاريخ الاطلاع: 1/ 2018/3.

(39) انظر في ذلك الاتجار بالبشر قضية عالمية بحث علمي منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت في:
http://www.tajek.comتاريخ الاطلاع: 3/ 2018/3.

(40) قانون العقوبات الجزائري الصادر بالأمر رقم 156/66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق لـــ 1966/06/08، الجريدة الرسمية العدد 49، المعدل والمتمم بالقانون رقم 02/16 المؤرخ في 2016/06/19، الجريدة الرسمية العدد 37.

(41) فضل ضاهر، "التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر والارتباط بينه وبين منع تهريب المهاجرين"، الندوة العلمية المنظمة من طرف جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية حول مكافحة الاتجار بالبشر، بيروت، من 12 إلى 14 مارس 2012، ص**15**.

(42) نفس المرجع.

(43) حمودي أحمد، النظام القانوني لجريمة الاتجار بالأشخاص، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2015، ص 45 -46 .

(44) نفس المرجع، ص 47.

(45) مساعد عبد العاطي شتيوي،"التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"،"ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – سطات – المملكة المغربية، 2014، ص2.

(46) عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، مقال منشور في مركز الدراسات والبحوث :مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010،ص 112.

(47) السيف محمد بن إبراهيم، الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي بين التصور الاجتماعي وحقائق الاتجاه الإسلامي، الرياض، دار ابن لعبون للنشر والتوزيع، 1996، ص 186. عبد الله سعود السراني، المرجع السابق،ص 112.

(48) فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012، ص59.

(49)Richard Davies, 'Neither here nor there?' The Implication of Global Diasporas for (Inter)National Security , World ,In, David T.Graham and Nana K.Poku (eds) Migration, Globalisation, and Human Security , Op.Cit., P. P36 _37.

عن منصوريرؤوف، المرجع السابق، ص166.

(50) نفس المرجع.

(51) النويصر خالد بن رشيد بن محمد، بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين- واقعها وأسبابها وحلولها-، مذكرة ماجستير غير منشورة، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2000، ص 57-58. ص 111.

(52) السهلي محمد بن علي بن عبد الله، علاقة البطالة بالجرائم المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2003، ص 14.

(53) محمد عمر محمد علي، مشكلة العطالة أسبابها وعلاجها، ط2، الخرطوم، جامعة الخرطوم، 1994، ص52.

(54) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 82.

(55) نفس المرجع ، ص 83.

(56) كامران أحمد محمد أمين، السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة – دراسة تحليلية نقدية _ ، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار المعرفة، 2009، ص 680. عن منصوري رؤوف، المرجع السابق، ص 127.

(57) باربارا بوكسر، ترجمة جعفر جميل أبو ناصر، توفير الأمن الإنساني، المجلة الثقافية العالمية، عدد 121، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2003، ص 68_69. نفس المرجع.

(58) قدة حمزة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر_ تحليل محتوى لعينة من الصحف_، مذكرة ماجستير، كلية :الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عنابة،2011، ، ص 120.

(59) نفس المرجع.

(60) مستقبل الترتيبات الأمنيةٌ في الشرق الأوسط على facebook dalal mahmouudstudies/post/1/46436827085019.

تاريخ الاطلاع:تاريخ الإطلاع: 8/ 3/2018.

(61) محمد عبد القادر خليل، الموجة الرابعة : التداعيات الإقليمية لأزمة اللاجيء في سوريا، تصدر عن مؤسسة الأهرام السياسة الدولي. على:http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2672.aspxتاريخ الاطلاع:تاريخ الإطلاع: 8/ 3/2018.

(62) وليد صافي، تداعيات أزمة النازحين السوريين على البلدان الشرق الأوسط في ظل النظام العالمي الجديد وتداعيات الصراع العالمي على المنطقة. على الموقع:http:// anbaaonline.com/?p=4526686201207/2/11تاريخ الاطلاع: 8/ 3/2018.

(63) محمد خلف بني سلامه، المرجع السابق، ص 12.

(64) خالد بن محمد سليمان المرزوق، جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوباتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، مذكرة ماجستير في العدالة الجنائية، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2005، ص58-59.

(65) نفس المرجع، ص 13.

(66)محمد خلف بني سلامه، المرجع السابق، ص 12.